قانونيون يفندون مزاعم المشترك:

إجراء الانتخابات التكميلية للدوائر البرلمانية دستورية

■ ما أن أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أسماء رؤساء وأعضاء اللجان الاشرافية والاصلية لانتخابات ملء المقاعد الشاغرة لمجلس النواب حتى زعمت أحزاب المشترك عدم قانونية إجراء الانتخابات التكميلية للدوائر الشاغرة في مجلس النواب، ويدعون أن لجنة الانتخابات غير شرعية.

■ استطلاع: فيصل الحزمي

«الميثاق» ناقشت القضية مع عدد من القانونيين وذوي الاختصاص.. وكانت البداية مع الاخ علوي المشهور رئيس القطاع القانوني في لجنة الانتخابات والذي أكد أن مجلس النواب عندما أعلن خلو ١٢ مقعداً من مقاعد أعضاء المجلس كان سنده النص القانوني وبناءً على المادة (٧٨) من الدستور التي نصت على «إذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس النواب قبل نهاية مدة المجلس بما لا يقل عن سنة انتخب خلف له خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان قرار المجلس بخلو مكانه وتنتهي عضويته بانتهاء مدة المجلس».. وأضاف: وكون المجلس مدد سنتين بموجب تعديل دستوري وبناءً على مقترح من قبل كتل الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب لذلك أي عضو توفي، فإنه بموجب هذا تم إعلان مجلس النواب بخلو ١٢ مقعداً من مقاعد المجلس.

وتأتي الحقيقة الأخرى والتي تسمح للجنة العليا للانتخابات بموجب قانون الانتخابات في المادة (٢٤) الفقرة (هـ) الدعوة الى انتخابات في الدائرة التي يعلن مجلس النواب خلو مكان العضو المنتخب عنها عملاً بأحكام المادة (٧٨) من الدستور والإعلان عن مواعيد الانتخابات التكميلية المقرة وفق أحكام المادة (١٠٨) من القانون، لذلك قامت اللجنة العليا للانتخابات بتنفيذ هذا القرار ووضعت البرنامج الزمني للقيام بهذه الانتخابات، كما قامت بالدعوة اليها بالإعلان عبر وسائل الاعلام وحددتها وفق البرنامج الزمني..

وقال مشهور: إن هذه الإجراءات توجب على اللجنة العليا للانتخابات تنفيذها خلال ستين يوماً ولا يحق للجنة أن تؤجل أية دائرة خلال هذه الفترة أو تلغيها.

مشيراً الى أن ما طرحته بعض أحزاب المشترك وكتلتهم في البرلمان بعدم صحة الاجراءات القانونية مناف للحقيقة ومناف لنصوص الدستور ولا يعفي اللجنة العليا للانتخابات من القيام بالانتخابات.

وعلق المشهور عن الاتفاقيات السياسية بقوله: إنها لا تسمو الى قوة الدستور والقانون ولا تلغيه.

المشهور: اللجنة العليا ماضية في إجراء الانتخابات تنفيذاً للقانون

شجاع الدين: إجراءات الانتخابات التكميلية صحيحة

الحكمي: أحزاب المشترك تجهل القانون

تحسين المسار

■ وقال : وإذا أعدنا النظر فيما يتعلق باتفاق فبراير فإن الأكثر التزاماً بهذا الموضوع هي الأحزاب والتي بررت موضوع التأجيل أو تمديد فترة مجلس النواب الى سنتين.

منوهاً الى أنه يفترض أن يكون لديهم برنامج زمني لمعالجة القضايا التي تم الاتفاق عليها، لأن فترة سنتين قد انقضت منها فترة طويلة وخلالها لم يتم أي حوار وعليها أن تتحمل مسؤولياتها أمام الناخبين فيما يتعلق بتبرير فترة تمديد المجلس، لأن السنة الاخيرة من هذه الفترة قد تنشغل فيها كتل الأحزاب بمجلس النواب بالترشيح للدورة القادمة.. لذا نتمنى منهم العمل في اتجاه تحسين المسار الديمقراطي والتجربة الديمقراطية والحفاظ عليها.

من جانبه أكد الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين استاذ الشريعة والقانون بجامعة صنعاء أن الاجراءات التي اتخذها مجلس النواب إجراءات قانونية صحيحة تستند الى نص المادة (٧٨) من الدستور، حيث جاء في هذا النص «إذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس النواب قبل نهاية مدة المجلس بما لا يقل عن سنة انتخب خلف له خلال ستين يوماً من تقرير إعلان المجلس بخلو مكانه».. مشيراً الى أن مثل هذا النص ورد في المادة (١٠٩) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء النافذة.

وأنه وتبعاً لذلك فإن الاجراءات التي قام بها مجلس النواب، وكذلك الاجراءات التي قامت بها اللجنة العليا للانتخابات إجراءات صحيحة تطابق النص الدستوري وكذا النصين المشار اليهما فيما سبق.. وهذه الإجراءات تأتي تنفيذاً لهذين النصين اللذين يحتمان على مجلس النواب وعلى اللجنة العليا القيام بهذه الإجراءات..

تعارض لأنها معارضة

الى ذلك أوضح الأخ حامد الحكمي مدير عام الشؤون القانونية بمحافظة إب أنه وطالما قد تم تمديدفترة مجلس النواب لمدة سنتين بموافقة كافة الأعضاء صار من حق مجلس النواب أن يمارس صلاحياته الدستورية والقانونية فمن حقه أن يعلن خلو المقاعد استناداً لنص المادة (٧٨) من الدستور وتبعاً لذلك فأصبح لزاماً على اللجنة العليا للانتخابات تنفيذ نص المادة (٢٤) من قانون الانتخابات فقرة (هـ).

لذلك فإن إجراء ملء المقاعد الخالية هو إجراء قانوني صحيح.

مشيراً الى أن لجوء أحزاب المشترك الى التشكيك من قانونية هذا الإجراء وادعائهم بعدم شرعية اللجنة باتفاق فبراير ما هو الا دليل على جهل اصحاب تلك الاصوات بنصوص الدستور.

وقال: علينا ألاّ نأخذ تنصلات المشترك ومعارضتها لأي إجراء دستوري من منظور قانوني، لأننا ندرك جميعاً أنها تعارض كل ما هو دستوري وقانوني. □

مـا يهـزك ريح.. !!

■ لمحافظة حضرموت خصوصيتها وفرادتها، يدرك الرئيس القائد ذلك جيداً، وتدرك حضرموت جيداً أن فخامة الأخ علي عبدالله صالح تعويض لما مر من نسيان ومضى من مساحة حرمان ووجوم ثم ان تشريفه لها بأن تبلغ الوحدة من الحلم على منصة الاحتفالات بشارع الستين بالمكلا في ٢٢ مايو ٢٠٠٥م، يمثل تتويجاً لصدارة اهتمام «بشير الخير» بها.

«بشير الخير» أو «بو حمد» عنوان لقصائد كثيرة ودواوين شعر حضرمية، وما فتئت تكتبها وتعزفها حضرموت بعد صمت طويل انتظر صبيحة ٢٢ مايو ١٩٩٠م ليكتمل اللحن والشعر والأغنية.. وشدا الفنان كرامة سعيد مرسال «بشير الخير» في عهدك تاتي البشائر وكانت حضرموت في أزهى صورها وجمالها وهي تحتفي بعيد الوحدة اليمنية في مايو ٢٠٠٥م.

صلاح أحمد العجيلي

حضرموت محافظة «ملهمة» تبادل قائداً «ملهماً» الحب حباً والوفاء وفاءً، ولم تزل وستظل تردد «ما يهزك ريح يا هذا الجيل.. مهما حصل من العواصف والرعود»..

وحين يزورها فخامة الأخ الرئيس وقد طال مقام الانتظار- ولعل ظروف المرحلة وصعوبات أخرى حالت دون ذلك- حينما يزورها القائد تهتز وتغني «أنستنا ياعيد».. وكان آخر عيد وأحلى عيد في ٢٢ مايو ٢٠٠٥م وبعد ذلك في رمضان ٢٠٠٦م عقب الانتخابات الرئاسية..

واليوم استشعر حاجة حضرموت لمثل ذلك العيد لتعود النضارة إليها وهاهي تقول:

ترنو إليك كما يرنو المشوق أبا
في كفه من هدايا العيد أجودها

نعم لقد عانت حضرموت كثيراً في الماضي أيام الحكم الشمولي وقبل إعادة تحقيق وحدة الوطن من التصرفات الفوضوية والأعمال الطائشة التي الحقت الأذى بفئات المجتمع مما أدى إلى نزوح الكثير من أبناء هذه المحافظة طلباً للأمن والأمان، والآن نعطي لحضرموت أولوية خاصة في مشاريع الخدمات وأنا اعرف ما كانت تعانيه المحافظة سواء في مجال الكهرباء أو المشاريع الأخرى ولا داعي لذكرها نظراً لأن حضرموت محافظة مهمة وكبيرة ولهذا أعطيناها الأولوية، كما قال فخامته في أحد خطاباته في حضرموت..

لهذه الرعاية وتلك العناية التي أولاهما فخامة الأخ الرئيس لمحافظة حضرموت أرضاً وإنساناً اصبحت حضرموت موطئ قدم لكل سائح أو باحث عن عمل وبدلاً أن كان ابن حضرموت يسافر إلى ما وراء البحار أصبحت المكلا وسيئون وحضرموت عموماً قبلة القاصدين لها للعمل و التجارة والاستثمار كأنها بورصة عالمية- ولانشطح في ذلك- فمن يزر عروس بحر العرب المكلا اليوم فسيجدها غير.. ومن يزر وادي حضرموت فسيجده مزغرداً بالنخيل والنساء وبالذي ابتدى الهوى، هذا هو الوادي الذي انكسرت على أضلاعه أنثى العواطف فاستدارت في الممالك والحروب أنثى تؤجحنا وتشعل حلمنا في كل حين كي نؤسس حكم مملكة الكهان..

أنثى وما سميتها
إلاّ لتحمل في اسمها
كل المباهج حضرموت..□

ما لم تقله بيانات ومواقف حزب الإصلاح

■ عندما حرص فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ان يزف إلى المواطنين خبر بشائر النصر المؤزر على عناصر الفتنة والتمرد، فإنه بإعلانه هذا قد افزع عديدين لايريدون ان يتحقق مثل هذا الحزم ويرغبون في استمرار المعركة ضد عناصر التمرد والتخريب الحوثية لعامل غير عادي بالنسبة لهم هو المزيد من النيل من النظام لتحقيق أهدافهم التي حرصوا على تنفيذها بعيداً عن القنوات والوسائل الديمقراطية..

وتلك حقيقة يدركها تماماً العديد من المتابعين والمهتمين لأداء هؤلاء المفزوعين حيث سارعوا إلى اتخاذ مواقف علها تحول دون ان تجد بشائر النصر على التمرد طريقها إلى التحقق.. وفي حالة تعكس ارتباكاً غير عادي جعل من أحزاب المشترك غير قادرة على تبني موقف موحد إزاء مايحدث ويعتمل من تآمر على حاضر ومستقبل الوطن..

يحيى علي نوري

فتجمع الإصلاح الذي حملت صحيفته المركزية «الصحوة» موقفاً متشنجاً تحت اسم المحرر السياسي ومن ثم ما جاء به البيان الختامي لدورة مجلس شورى الإصلاح، أكد حقيقة ان هذا الموقف الإصلاحي قد جاء كحالة تعبير عن رأي وموقف الإصلاح بصورة انفرادية بعيدة عن موقف أحزاب المشترك وهو أمر أثار استغراب المتابعين لأن يتخذ الإصلاح مثل هذا الموقف الانفرادي!! وفي مثل هذا التوقيت بالذات..

هذا إضافة إذاً ما أخذنا في الاعتبار موقف الحزب الاشتراكي من سائر مختلف التطورات الراهنة باعتباره القوة الثانية في منظومة أحزاب المشترك وهو موقف هادئ لم يصل بعد إلى نفس الحدة التي وصل إليها موقف الإصلاح..

هذا إلى جانب ما أبدته أحزاب المشترك مجتمعة من عدم قدرتها على التعبير عن موقف ثابت ومبدئي من كل ما يعتمل على الساحة الوطنية وخاصة على صعيد التمرد الحوثي.

إذاً فإننا نخلص من خلال هذه الرؤية السريعة لمواقف ابرز أحزاب المشترك إلى أن الهمّ الأساسي لها ليس مكرساً لما يحدث اليوم من تمرد في صعدة ولكنه مسلط إزاء مرحلة مابعد التمرد.

حيث تبدي هذه الأحزاب تخوفاً من طبيعة الحراك السياسي لمرحلة مابعد التمرد وتخشى من أن تتجه الأمور إلى تشكل خارطة سياسية جديدة تكون على حساب مصالحها وتبعدها عن دائرة الفعل السياسي..

ولذا فإن حالة الهستيريا التي اعترت الخطاب السياسي والإعلامي لتجمع الإصلاح عبرت عن هذا التخوف خاصة وان الإصلاحيين يدركون تماماً ما سيؤول إليه التمرد قريباً من خسران مبين..

ولذا فإنهم لجأوا إلى رفع حدة خطابهم السياسي والإعلامي وهو أمر- كما اشرنا- عبرت عنه مضامين سطور المحرر السياسي لصحيفة «الصحوة» وبيان شورى الإصلاح، وما يؤكد ذلك ان مضامين هذا الموقف الإصلاحي لم يأت بجديد من حيث مفرداته ومن حيث الرؤية الشاطحة والناطحة للمعطيات السياسية على الساحة الوطنية بل ومن حيث ما سجلته من تناقض واضح وجلي بين فكر الإصلاح كحزب اخواني وبين ممارساته على الواقع وإذا كانت وقفة هنا مسئولة أمام هذه المضامين كفيلة ان تؤكد لنا ان كل المفردات التي تم حشدها في خطاب الإصلاح السياسي والإعلامي لم تأت بجديد، وأبسط ما يمكننا ان نصف به هذه المضامين أنها مضامين تحاول عبثاً ان تحوم حول الحمى دون ان تقول صراحة ماذا يريد الإصلاح؟

لكن ما لم يرد ان يقوله الإصلاح هو انه يخشى كثيراً من حالة الدعم الكبيرة لبلادنا من قبل الأشقاء العرب، وكذا من أية نتائج سيخلص إليها أي حوار قادم مع قيادات وشخصيات في الحزب الاشتراكي وغيره من القوى الوطنية الفاعلة تكون على حساب الإصلاح..

وبذلك يريد الإصلاح من وراء مواقفه هذه ممارسة الابتزاز السياسي وهو ابتزاز يتم خارج إطار الزمن وخارج إطار المعطيات الراهنة وعظمة ما تشهده البلاد من تحولات..

وعموماً ان محاولات بعض أحزاب المشترك وعلى رأسها بالطبع «الإصلاح» البحث عن أرضية جديدة لحوار وطني خارج إ طار الوطن على غرار وثيقة العهد والاتفاق لا تمثل هذه المحاولة سوى البحث عن مصالح آنية تؤكد معطيات الواقع اليمني احتمال وقوعها في الأغلب..

وخلاصة نقول للإصلاح وبعض الأحزاب التي تسير على نهجه «بحذر شديد» ان يدرك ان مواقف الابتزاز التي يمارسها من خلال مطالبته بإيقاف الحرب ضد فتنة التمرد والتخريب والحوار مع عناصرها وعدم إدانته لما يعتمل من هذه العناصر في حق الوطن جميعها ممارسات كفيلة بأن تخرج الإصلاح عن خشبة المسرح السياسي اليوم ومستقبلاً ذلك ان السعي وراء المصالح الذاتية على حساب المصالح الوطنية العليا لن يفضي إلاّ بكارثة على أصحابها، وان هذه الكارثة بات وقوعها قريباً وسيذوقون مرارتها خاصة أولئك الذين خطفوا قرار الإصلاح السياسي والحزبي..

وإن غداً لناظره قريب..□

المدد الزمنية للتعديلات الدستورية

■ إن الوطن يمر بتحديات ومنعطفات قد يؤدي التهاون في القضاء عليها الى إلحاق الأذى بوحدته وبنظامه الجمهوري وأمنه واستقراره جراء استهداف المؤسسات الدستورية ومحاولة فرض واقع جديد من خلاله يحرم الشعب من ممارسة ومواصلة حقه في حكم نفسه بنفسه ويخضع كل شيء لأهواء من يسعون لهذا ومن يجعلون مصالحهم فوق مصالح الوطن.. ولتجنيب الشعب من الوقوع في هذا -لا سمح الله- لابد من تبني سياسات تصب لخدمة الوطن، ولن يتأتى ذلك الا من خلال التعاطي الجاد مع اسباب وخلفيات ما يمر به الوطن في المرحلة الراهنة وما قد يمر به مستقبلاً.. ومن خلال المؤشرات والمعطيات التي باتت واضحة للعيان يستطيع كل المتابعين أن يضعوا النقاط على الحروف.

ناصر محمد العطار

وسيجدون الحقائق التي تكشف كيد وكذب وافتراء المفسدين والمتمردين ومن يقف خلفهم من المتنفذين في أحزاب اللقاء المشترك ومن يسير على نهجهم، ممن يروجون له زوراً وبهتاناً بوصفهم الحرب في صعدة وأعمال التمرد في مناطق أخرى بأنها حروب سياسية تخوضها الحكومة لخدمة شخص أو حزب بعينه وتحميلها المسؤولية في إشعالها وتبعاتها.. الخ وكذا ما يروج من أكاذيب بشأن الحوارات واتهام المؤتمر الشعبي العام وحكومته بأنه من يعمد الى تعطيلها، لكن الحقائق الدامغة تدحض تلك الافتراءات وتكشف الوجه الحقيقي لأصحابها، فما يخص حرب صعدة فالجميع يعلم أن المخططين والممولين هم من يسعون الى تصدير أفكارهم بهدف إقلاق الأمن الاقليمي، وعلى المستوى الداخلي هناك من يستفيدون من تلك الفتن لإنهاك القوات المسلحة والامن واشغال المؤسسات الدستورية في التصدي ومقارعة الفتن والجرائم ظناً منهم أن الأمور ستصل الى فرض واقع جديد يستحيل معه المضي قدماً للتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة والمباشرة وبالتالي تقاسم السلطة عبر صفقات تملى بما يحقق أطماع من يسعون لذلك مهما كانت الخسائر والآثار السيئة على الوطن وأبنائه، وقد تشابهت أعمالهم وأقوالهم إزاء مختلف الظروف وأبرزها المحاولات المستمرة لتعطيل الانتخابات، فقد رأى وسمع الجميع ما جرى منهم من تصرفات أدت الى إفشال الحوارات التي تمت خلال عامي ٢٠٠٧،٢٠٠٨م وتشويش الرأي وإعاقة المواطنين ولجان القيد ومراجعة وتعديل جداول الناخبين في أغلب المناطق والتهديد بالويل للشعب والمؤتمر في حال إجراء الانتخابات النيابية في موعدها السابق ابريل ٢٠٠٩م، وبعد أن استجاب المؤتمر الشعبي العام لمطالبهم بتمديد فترة عمل مجلس النواب لإجراء تعديلات دستورية وقانونية لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية وفقاً لاتفاق فبراير ٢٠٠٩م تم تقديم مشروع الاتفاق لمجلس النواب الذي بدوره صادق عليه، ومنذ اقراره وحتى اليوم أثبتت أحزاب اللقاء المشترك مواصلة نهجها وسلوكها المعتاد لتعاملها مع الاتفاقات، فجميع تصرفاتهم استهدفت استهلاك الوقت وفرض شروط ومطالب جديدة يصعب تحقيقها ومن ذلك اصدار البيانات والتصريحات والحملات الاعلامية التي استهدفت تشويش الرأي العام وإرباك المؤتمر وإشغاله بقضايا

المشترك يقدم مقترحات ثم يتنصل عنها!!

أخرى مفتعلة وأبرزها عقد ما أسمته بلقاءاتها التشاورية، والتي نجم عنها تشكيل ما أسمته بلجنة حوار وطني للتهرب من الجلوس مع المؤتمر لمناقشة وإقرار آلية وبرنامج الحوار.. ورغم أن المؤتمر قد تعامل بمسؤولية وطنية وقام بتقديم رؤيته بشأن الحوار والبرنامج الزمني بناءً على مطالب المشترك وتسليم نسخ منه بشهر يوليو من هذا العام لرؤساء وأمناء عموم تلك ا

لأح زاب، والتي بدورها لم ترد ولم تستجب لدعوات الاخ الدكتور عبدالكريم الارياني نائب رئيس المؤتمر المكلف بالتواصل معهم نيابة عن المؤتمر وذلك للجلوس وعقد الاجتماعات لمناقشته وإقراره والبدء فوراً بالتنفيذ.. إلا أن الأمر كان كالمعتاد، فرغم تذرعها ومطالبتها بالشروط الاساسية للحوار ، ووفقاً لما ادعته إلاّ أنها لم تقم بتقديم رؤيتها ومقترحاتها بشأن ذلك لنجدها بعد ذلك تنتقل الى اختلاق ذرائع أخرى، وهذا ما عمدت اليه مؤخراً رغم حساسية المرحلة، فقد سعت لإصدار بيانات تضمنت تارة إعلان إيقاف حواراتها مع المؤتمر والتي لم تبدأ بعد، وتارة تضع شروطاً منها ما سمي تنقية الاجواء وإطلاق سراح من ارتكبوا جرائم جنائية بالقتل والتقطع والنهب والعديد من الجرائم.. وأفظع مواقفها ما أعلنته منتصف الشهر الماضي سبتمبر بما أسمته «وثيقة الانقاذ الوطني» والتي ضمنتها أوهاماً وهراءً لا يمكن التعامل معه أو مع جزء منه لمنافاته وبُعده عن الواقع.. وللتعامل مع وابل الأقاويل وافتعال الأزمات من قبل المشترك وبعد أن ثبت سعيها لتعطيل إجراء التعديلات الدستورية والانتخابات النيابية في موعدها ابريل ٢٠١١م واستحالة تحقيق مطالبها أو إقناعها بالرجوع الى جادة الحق والصواب وتنفيذ بند اتفاقية فبراير من هذا العام دون زيادة، وبعد أن أصبح يمكن إهدار حتى ساعة منه وفقاً للدستور والقواعد القانونية التي لا يمكن تجاهلها.. فإن الأمر يحتم على المؤتمر الشعبي العام ترك طريق مواصلة الانجرار وراء اللقاء المشترك وأن يسلك الطريق الآمنة والمؤدية الى تنفيذ برامجه الانتخابية ومنها اجراء التعديلات الدستورية لتطبيق حكم محلي وأوسع الصلاحيات وكذا تطوير النظام الانتخابي باختيار أحد الأنظمة المختلطة بهدف تمكين المرأة والاحزاب الصغيرة التي تتعامل مع قضايا الوطن وهمومه بمسؤولية وطنية ولا تسلك مسلك المشترك في الاستفادة من الازمات لتحقيق مصالحها الحزبية وحتى يفي المؤتمر بالتزاماته بإرجاع السلطة للشعب صاحب الحق في الاستفتاء خاصة وأن بعض المواد التي ستعدل هي من المواد الجامدة التي لايتم تعديلها إلا من قبل الشعب وباستفتاء وكذا ممارسة وإجراء الانتخابات النيابية وللحيثيات التي توجب تقديم التعديلات لمجلس النواب في موعد أقصاه نهاية الشهر الحالي اكتوبر وذلك للأسباب التالية:

- أن الفترة المحددة دستورياً وقانونياً لإجراء التعديلات هي فترة لا تقل عن ستة أشهر، وواقعياً لابد أن تبدأ من ٢٠٠٩/١١/١م وحتى ٢٠١٠/١/٥م يتم خلالها تقديم المشروع لمجلس النواب لمناقشته وإقرار التعديلات ، وخلال ثلاثة أشهر يتم إنزالها للشعب للاستفتاء وإقرار النتائج.

- ستتطلب لتنفيذ التعديلات تعديل قانون الانتخابات وإعادة توزيع الدورات الانتخابية وتحديد حدودها ولا يمكن تنفيذها في فترة تقل عن ثلاثة أشهر ونصف من ٢٠١٠/٥/١م - إلى - ٢٠١٠/٨/١٥م.

- فترة مراجعة وتعديل جداول الناخبين وهي محددة قانوناً بستة أشهر تبدأ من ٢٠١٠/٨/١٥ وحتى ٢٠١١/٢/١٥م وفقاً لنص المادة (١٢) من قانون الانتخابات ، كما أنه لا يمكن تخفيضها إلا بتعديل القانون لارتباطها بمواعيد قضائية للترافع في تقديم طلبات الإلغاء والحذف أمام ثلاث درجات «اللجان الأساسية، المحاكم الابتدائية، ثم الاستئنافية».

- وأخيراً فترة شهرين لصدور قرار دعوة الناخبين من قبل رئيس الجمهورية والذي بعد صدوره لا يجوز الاضافة أو الحذف في جداول الناخبين وفي المقابل سيتم تنفيذ إجراءات الترشيح والدعاية الانتخابية والإعداد للاقتراع والفرز.□